# العولمة والمواطنة والهوية

## (بحث في تأثير العولمة على الانتماء الوطني والمحلي في المجتمعات)

م .م ثائر رحيم كاظم
جامعة القادسية - كلية الآداب

**الخلاصة**:

تعد الحاجة المعاصرة الى الموطنة بوصفها شعورا وجدانيا حاجة ماسة في المجتمع العراقي على وجه التحديد لأنها تمثل واحدة من أهم ثلاثة ركائز التي تقوم عليها الديمقراطية التي أتيحت الفرصة إلى قيامها في المجتمع العراقي اليوم بعد التغيرات الاجتماعية والسياسية التي برزت بعد سقوط الدولة العراقية الحديثة في ٢٠٠٣/٤/٩ فضلا عن حقوق الإنسان وحرياته ومؤسسات المجتمع المدني، والعلاقة بين المواطنة والهوية هي عملية التعزيز السياسي والقانوني لدور الفرد في المشاركة الفاعلة في البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي. إذ إن هنالك نمطا من التوافق أو التطابق بين الهوية الاجتماعية العامة (الوطنية) التي تقوم على مجموعة من الأسس السياسية و القانونية، وبين الانتماء الجغرافي لمجتمع ما (المواطنة). بغض النظر عن الانتماءات الفرعية الأخرى لفرد في الحياة الاجتماعية كالانتماءات الاثنية أو الدينية أو غير ذلك من السمات الانثروبولوجية التي تتميز بها أشكال الهوية الاجتماعية لأفراد المجتمع أو للجماعات الاجتماعية التي يتألف منها البناء الاجتماعي، و بما أن انتماء المجتمع العراقي إلى نظام العولمة أو الاندراج فيه بات امرأ محسوما لا يعيقه سوى عامل الوقت لذا إن التعامل مع العولمة يتطلب الوعي بأهمية معرفة وأدراك تأثيراتها السلبية والايجابية على الحياة الاجتماعية في المجتمع العراقي إذ أن العولمة هي عملية توحيد واندماج للمجتمعات الإنسانية تتسم بضرورة التعايش بين هذه المجتمعات وكذلك بضرورة التعايش بين أفراده من خلال تحقيق المواطنة العالمية فهل توثر العولمة في المواطنة أن وجدت لدى أفراد المجتمع في العراق؟ بوصفهم أفرادا وجماعات؟ وهل تؤثر الانتماءات الفردية والاجتماعية من خلال مجموعة الانتماءات التي تتميز بها السمات الانثروبولوجية التي تتسم بها الجماعات الاجتماعية داخل المجتمع؟ وهل تؤثر هذه الانتماءات على المواطنة؟ وهل يمكن أن تكون هنالك علاقة من نوع معين بين العولمة والهوية الثقافية أو الدينية غير علاقة السلب أو الفقدان؟ وهل يمكن أن تقوم علاقة بين العولمة و الهوية المجتمعية أو غيرها من أنماط الهويات؟ وهل للمواطنة دور في الحفاظ أو فقدان الهوية الثقافية أو الدينية للمجتمعات الإسلامية والعربية والمجتمع العراقي منها على وجه التحديد؟ هل تهدد العولمة اليوم الهوية والمواطنة على حد سواء؟

**المقدمة**

تقوم الديمقراطية على ثلاث ركائز أساسية هي المواطنة، والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان وحرياته و تكمن العلاقة بين المواطنة والهوية في طبيعة الولاء الاجتماعي العام الذي يتميز به الفرد في الحياة الاجتماعية ومن ثم فاعليته في عملية التفاعل الاجتماعي على مستوى الحياة الاجتماعية الجمعية ككل داخل الجماعة وخارجها ضمن أطار البناء الاجتماعي للمجتمع العام الذي ينتمي إليه الفرد، وتعد العولمة اليوم من قبل الكثير من الباحثين و المفكرين العرب بأنها الخطر الداهم الذي يهدد الهوية الثقافية و منها الهوية الدينية على وجه التحديد لأنهم افترضوا إن ثقافة العولمة هي الثقافة الأمريكية الأمر الذي

دفعهم الى أطلاق لفظ أمركة العالم على ثقافة مجتمع القرية الكونية الذي تبشر به العولمة.

ومن هنا استمد الباحث أهمية بحثه في دراسة العلاقة بين العولمة و المواطنة و الهوية ودور الهوية في اكتساب الفرد سمة المواطنة على اعتبار أنها السمة القانونية للفرد في المجتمع عامة وعلاقة الانتماءات الفرعية للفرد كالانتماءات الاثنية ومن ثم الهويات الفرعية التي تتمثل بالمواطنة على اعتبار أنها الهوية الجمعية على اختلاف السمات الانثروبولوجية التي يمكن إن تسمهم في إطار مجموعة من الجماعات الاجتماعية المؤلفة للبناء الاجتماعي في جميع المجتمعات الإنسانية.

والعولمة التي تدعو الى توحيد العالم من خلال تجاوزها جميع أنماط الحدود بين المجتمعات الإنسانية و على الأخص الحدود الثقافية والسياسية والاقتصادية من خلال نمط من الترابط المصيري الاقتصادي والسياسي والمعلوماتي والتكنولوجي بين ساكني القرية الكونية و أمكانية إن تكون خطرا على الهوية الثقافية سواء من خلال أمركة العالم أو مجتمع القرية الكونية أو في أحسن الأحوال من خلال إن تكون ثقافة العولمة عبارة عن مزيج ثقافي يقوم على أساس من القيم الإنسانية المشتركة بين المجتمعات التي تتآلف منها القرية الكونية اي بناء ثقافة جديدة متعددة الأوجه و الجوانب على غرار الثقافة الأمريكية اليوم يكون الانتماء البشري هو القاسم المشترك الوحيد فيها، فكل هذه الأفكار المترادفة دفعت الباحث الى التفكير في العلاقات و الأدوار التي يمكن إن تترابط من خلالها هذه المفاهيم الثلاث التي تقع على جانب كبير جدا من الأهمية في الحياة الاجتماعية اليوم وفي كل العصور و الأزمان قديما وحاضرا و مستقبلا فقد قسم بحثه على عدة مباحث تضمن الأول منها مشكلة البحث و أهميته وأهدافه في حين خصص المبحث الثاني لتحديد المفاهيم إما المبحث الثالث فقد خصص للعلاقات التي اقترحها الباحث بين هذه المفاهيم. وأعقبها بمجموعة من الاستنتاجات فالخاتمة ومن ثم قائمة بهوامش ومصادر البحث ثم ملخصي البحث باللغتين العربية والانجليزية.

## المبحث الأول الإطار النظري للبحث

### أولا: مشكلة البحث

تعد الموطنة بوصفها شعورا وجدانيا واحدا من أهم ثلاثة ركائز التي تقوم عليها الديمقراطية فضلا عن حقوق الإنسان و المجتمع المدني وعلاقة المواطنة بالهوية هي عملية تعزيز لدور الفرد في المشاركة الفاعلة في البناء الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية اذا ما كان هنالك نمطا من التوافق و التطابق بين الهوية الاجتماعية العامة التي تقوم على مجموعة من الأسس و بين الانتماء الجغرافي لمجتمع ما (المواطنة) بغض النظر عن الانتماءات الأخرى لفرد في الحياة الاجتماعية كالانتماءات الاثنية أو الدينية أو غير ذلك من السمات الانثروبولوجية التي تتميز بها أشكال الهوية الاجتماعية لافراد المجتمع او للجماعات الاجتماعية التي يتألف منها البناء الاجتماعي و العولمة هي عملية توحيد المجتمعات الإنسانية ودمجها والتي تتسم بضرورة التعايش بين إفراده من خلال تحقيق المواطنة العالمية، فهل تؤثر العولمة في المواطنة ان وجدت لدى افراد المجتمع بوصفهم أفراد وجماعات؟ وهل تؤثر الانتماءات الفردية و الاجتماعية من خلال مجموعة السمات الانثروبولوجية التي تتسم بها الجماعات الاجتماعية داخل المجتمع على المواطنة؟ وهل يمكن ان تكون هنالك علاقة من نوع معين بين العولمة و الهوية الثقافية او الدينية او غيرها من أنماط الهويات، وهل تهدد العولمة اليوم الهوية والمواطنة على حد سواء ؟وغيرها الكثير من التساؤلات التي دفعت بالباحث الى دراسة العلاقة بين العولمة و المواطنة والهوية.

**ثانيا:أسباب اختيار موضوع البحث**

يمكن أجمال أهم الأسباب التي دفعت بالباحث الى دراسة الاسس التي يمكن ان تقوم عليها العلاقة بين العولمة والمواطنة والهوية بالنقاط الآتية:-

١-الحاجة الماسة الى اعادة بناء المواطنة في المجتمع العراقي بعد ان اصبحت سبة نتيجة استغلاله في القمع والتمييز بين افراد المجتمع الذي تعرض له هذا المفهوم من الأنظمة السياسية الحاكمة في المجتمع العراقي منذ أن أسست الدولة العراقية الحديثة حتى سقوطها في ٢٠٠٣/٤/٩ .

٢-أهمية استثمار الفرصة المتاحة لافراد المجتمع في الوقت الحاضر من اجل جعل الديمقراطية بوصفها منهجا لممارسة الحياة الاجتماعية .

٣-الكثير من الممارسات السلبية في المجتمع العراقي باسم الديمقراطية ونفور الكثير من الناس من هذا المفهوم نتيجة الجهل بمضموناته .

٤-تكاثر الدعوات الى رفض الديمقراطية الغربية واعتماد الديمقراطية الدينية لتبرير الاستغلال الذي يمكن ان يتعرض له المجتمع تحت غطاء الدين و الممارسات الدينية.

**ثالثا: أهمية البحث**

إن البحث في العلاقة بين المواطنة والهوية يعد واحدا من أهم الأدوات العلمية التي يمكن إن يتم التعرف من خلالها على مجموعة العوامل الاجتماعية التي يمكن إن تساهم في خلق الكثير من الأمراض الاجتماعية كالاغتراب، والتفكك الاجتماعي إذا ما تعمقت الهوة الفاصل بين الهويات الاجتماعية التي تتميز بها الجماعات الاجتماعية المؤلفة للبناء الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية زيادة على إلى إن دراسة العلاقة بين هذه المفهومين ومفهوم العولمة بوصفه نظاما اجتماعي وتأثير العولمة في كل منهما وتأثيرهما في الحياة الاجتماعية في عصر العولمة إذا ما اندرجت المجتمعات العربية ومنها المجتمع العراقي في نظام العولمة ومدى مساهمتهما في الحفاظ على الهوية الثقافية و الدينية منها على وجه الخصوص لمواجهة زحف طوفان العولمة الذي يحاول إعادة تشكيل الهويات الاجتماعية للمجتمعات باتجاه تحقيق اندماجها في المجتمع العالمي مجتمع القرية الكونية، كما إن لعلاقة كل منهما على انفراد بالعولمة تساعدنا على تفهم اهم السبل التي تعيننا على تحقيق الأهداف الاجتماعية العامة المتمثلة في الحفاظ على الخصوصية المجتمعية والتماسك الاجتماعي لمجتمع ينعم افراده بالشعور بالانتماء ويجنبهم التفكك الاجتماعي والاختراق الثقافي للعولمة.

**رابعا: أهداف البحث**

يمكن أيجاز أهم أهداف البحث بالنقاط الآتية:-

١-بيان أسس العلاقة بين المواطنة والهوية وتأثير تشتت الهوية على المواطنة بوصفها جامعا اجتماعيا بين أفراد المجتمع من خلال الاعتماد على الهويات الفرعية التي تبنى على مجموعة من الأسس والسمات الاثنوبولوجية.

٢-بيان العلاقة بين العولمة و الهوية و أثرها في الهوية الثقافية والدينية للمجتمعات الإنسانية ومن ثم تأثيرها في الخصوصية المجتمعية.

٣-بيان ان الهوية ترتبط ارتباطا مباشرا بالمواطنة وتكون احد اهم عوامل الحفاظ عليها وعلى الخصوصية المجتمعية للمجتمعات الإنسانية على الرغم من قدرة المواطنة على خلق نمط من التكيف و التوافق و التعايش مع الأخر المجتمعي دون إن يمس ذلك بناء المواطنة.

٤-إمكانية تحقيق مبدأ المواطنة العالمية التي تقوم على التعايش والحوار وبعد ذلك تضمن التفاعل الايجابي بين المجتمعات التي نعيش فيها والمجتمعات التي تربطنا بها علاقات وثيقة. من خلال التعايش في مجتمع القرية الكونية الذي تسعى العولمة الى قيامه.

## المبحث الثاني: تحديد المفاهيم

**أولا- المواطنة** : Citizenship

تشير دائرة المعارف البريطانية إلى( أن المواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة).وتؤكد دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة،(بأن المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية ،مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة ).(١)

وتذكر موسوعة الكتاب الدولي أن المواطنة (Citizenship)هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم،وهذه الموسوعة لا تميز بين المواطن والجنسية مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية المشار أليها سابقا.وتؤكد أن المواطنين لديهم بعض الحقوق،مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة،وكذلك عليهم بعض الواجبات،مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم .(٢)

وتعرف موسوعة كولير الأمريكية كلمة (Citizenship) (وتقصد بها مصطلح المواطن ومصطلح الجنسية دون تمييز بأنها أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا.(٣)

ويبدو من هذه الموسوعات الثلاث،أنه في الدول الديمقراطية يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين الراشدين بحقوق المواطنة فيها٠وهذا الوضع ليس نفسه في الدول غير الديمقراطية إذ تكون الجنسية مجرد(تابعية)،لا تتوافر لمن يحملها بالضرورة حقوق المواطن السياسية،هذا إن توافرت هذه الحقوق أصلا لأحد غير الحكام وربما للحاكم الفرد المطلق وحده.

والمواطنة والمواطن مأخوذة في العربية من الوطن: المنزل تقيم به وهو " موطن الإنسان ومحله"، وطن يطن وطناً : أقام به ، وطن البلد : اتخذه وطناً ، توطن البلد : اتخذه وطناً ، وجمع الوطن أوطان : منزل إقامة الإنسان ولد فيه أم لم يولد ، وتوطنت نفسه على الأمر : حملت عليه ، والمواطن جمع موطن : هو الوطن أو المشهد من مشاهد الحرب(٤) قال الله تعالى: لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ... (٥)، والمواطن : الذي نشأ في وطن ما أو أقام فيه(٦)وأوطن الأرض : وطنها واستوطنها ، أي أتخذها وطنا.(٧)

ومواطنة : مصدر الفعل واطن بمعنى شارك في المكان إقامة ومولداً لأن الفعل على وزن (فاعل)(٨).

أما في الاصطلاح فالوطنية تأتي بمعنى حب الوطن **(Patriotism)** في إشارة واضحة إلى مشاعر الحب والارتباط بالوطن وما ينبثق عنها من استجابات عاطفية ، أما المواطنة ) **(Citizenship)** ( فهي صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية ، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات(٩).

وتدل الموطنة في القانون الدولي على الجنسية، ويذهب (هيد C.C.Hyde) الى أن "التميز بين المواطنة والجنسية وليد القانون الوطني ،فالمواطنة تشير إلى الحقوق التي ترى الدولة أنه من المناسب منحها لبعض الأفراد الذين هم أيضا من أهاليها(١٠) ٠

يتضح من عرضنا السابق أن مبدأ المواطنة كما استقر في الفكر السياسي المعاصر هو مفهوم تاريخي شامل ومعقد له عدة أبعاد متنوعة،منها ما هو مادي – قانوني ، ومنها ما هو ثقافي–سلوكي، ومنها أيضا ما هو وسيلة أو هو غاية يمكن بلوغها تدريجيا،ولذلك إن

نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي والرقي الحضاري.وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات. كما يتأثر مفهوم المواطنة عبر العصور بالتطور السياسي والاجتماعي وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات والمتغيرات العالمية الكبرى ، ومن هنا يصعب وجود تعريف جامع وثابت لمبدأ المواطنة.

**ثانيا - العولمة Globalization**

المهتمون بقضية العولمة متفقون تقريباً على أنّ الكلمة جديدة ولكنّ ما تصفه ليس بجديد، بل يرى بعضهم أنّ السير نحوها بدأ منذ مئات السنين. ولقد أصبح مفهوم العولمة متداولاً منذ بداية التسعينات،وأصبح علماً على الحقبة الجديدة التي بدأت بتدمير جدار برلين عام1989 م وانهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه، وانتهت بتغلّب النظام الرأسمالي الغربي على النظام الشيوعي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم المعاصر.

لقد قاس بعض الباحثين لفظة العولمة في اللغة العربية على وزن (فوعله)،الذي يعني: قولب أي تحويل الشي من وضع الى وضع أخر وفق نموذج أو قالب محدد(١١).

ذلك أن صيغة (فوعله ) الصرفية صيغة خاصة بالنسب تصاغ منها ألفاظ معينة على وفق توافر ضوابط وشروط معينة نجدها في لفظة (العولمة)، لذا فهي لفظة ذات صياغة خاطئة ليس لها وجود في المعجم العربي ، وأصلها الصحيح هو لفظة (العالمية)، المشتقة من اسم (العالم)الذي هو على وزن فاعل،وجمع العالم المراد به الخلق العوالم ،وهو ما اتفق عليه في اللسان العربي(١٢).

ويرى الدكتور أحمد صدقي الدجاني أن العولمة مشتقة من الفعل عولم على صيغة فوعل واستعمال هذا الاشتقاق يفيد أن الفعل يحتاج لوجود فاعل يفعل، أي: أنّ العولمة تحتاج لمن يعممها على العالم(١٣) .

والعولمة ترجمة لكلمة(LaMondialisation) الفرنسية ، بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، والكلمة الفرنسية المذكورة إنّما هي ترجمة (Globalization) الإنجليزية التي ظهرت أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل. فهي إذن مصطلح يعني جعل العالم عالمًا واحدًا، موجهًا توجيهًا واحدًا في إطار حضارة واحدة ، ولذلك قد تسمى الكونية أو الكوكبة(١٤). من خلال المعنى اللغوي يمكننا أن نقول بأنّ العولمة إذا صدرت من بلد أو جماعة فإنها تعني: تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة ، وجعله يشمل الجميع أي العالم كل (١٥). ولقد جاء في المعجم العالم ويبستر ( WEBSTER )أنّ العولمة ( Globalization)هي : جعل الشي عالميا بإضفاء طابع العالمية عليه وجعل مجال تطبيقاته على اتساع العالم (١٦).

ويرى (برهان غليون) أن العولمة هي (ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة،يتزايد فيها دور العلم الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المدمجة وبالتالي لهوامشها أيضا).(١٧).

أما الدكتور حسن حنفي فيرى أن العولمة ظاهرة عامة وهي قديمة قدم التاريخ كما أنها حالة ملازمة للتطور الحضاري على مر الأزمان واختلاف الشعوب التي تتقدم على غيرها من شعوب الأرض الأخرى في سلم التطور الحضاري في عصرها وبذلك فو يعتقد أن العولمة حدث لا يخص القرن الواحد والعشرين كما أنها ليست ظاهرة اقتصادية أو سياسية أو معلوماتية فحسب بل هي ظاهرة تاريخية بحد ذاتها (١٨).

ويقول جيمس روزانو أحد علماء السياسة الأمريكيين عن العولمة: "إنّها العلاقة بين مستويات متعددة لتحليل الاقتصاد والسياسة والثقافة والأيديولوجيا، وتشمل: إعادة

الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة(١٩) ويمكن أن نعرفها بأنها " *نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني، والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم، والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم (٢٠) .إنها حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية(٢١) .ويقدِّمها مصطفى حمدي على أنَّها «حرُّيـَّةُ حركة السِّلع والخدمات والأَيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنيَّة والإقليميَّة(٢٢).

و العولمة هي: " العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب، والتي تنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة والتجزئة إلى حالة الاقتراب والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل، وهنا يتشكل وعي عالمي وقيم موحدة تقوم على مواثيق إنسانية عامة (٢٣)، فالمواثيق الإنسانية الواردة في هذا التعريف هي المواثيق التي يصنعها الغرب الكافر وأساسها نظرة علمانية مادية للوجود لتحقيق مصالحه الخاصة، ثم تصدر للعالم على أنها مواثيق إنسانية لصالح البشرية، ولا بأس أن تصدر بها القرارات الدولية من هيئة الأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة حامية للحقوق الإنسانية*.وتعرف أيضا بأنها تعاظم شيوع نمط الحياة الاستهلاكي الغربي، وتعاظم وسائل فرضه سياسياً واقتصادياً وإعلامياً وعسكرياً، بعد التداعيات العالمية التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الشرقي" أو هي "محاولة لفرض الفلسفة البرجماتية النفعية المادية العلمانية، وما يتصل بها من قيم وقوانين ومبادئ وتصورات على سكان العالم أجمع."(٢٤).

**ثالثا - الهوية**:(Identity)

إن مفهوم " الهوية " من ناحية الدلالة اللغوية هي كلمة مركبة من ضمير الغائب " هو " مضاف إليه ياء النسبة ، لتدلَّ الكلمة على ماهية الشخص أو " الشيء " المعني كما هو في الواقع بخصائصه ومميزاته التي يُعرفُ بها . والهوية ــ الكلام لابن نعمان ــ بهذا المعنى هي اسم الكيان أو الوجود على حاله ، أي: وجود الشخص أو الشعب أو الأمة كما هي بناء على مقومات ومواصفات وخصائص معينة تمكن من معرفة صاحب الهوية بعينه ، دون اشتباه مع أمثاله من الأشباه(٢٥).

وتعرف الهوية بأنها "مركب " من العناصر المرجعية والمادية والذاتية المصطفاة التي تسمح بتعريف خاصٍّ للتفاعل الاجتماعي.(٢٦)

ويفسرها تركي الحمد في كتابه : "الثقافة العربية في عصر العولمة "(( الهوية طالما أنها مركب من عناصر فهي بالضرورة متغيرة في الوقت ذاته تتميز فيه بثبات معيّن ، مثل الشخص الواحد يُولد ويشبّ ويشيخ وتتغيّر ملامحه وتصرّفاته وأحيانا ذوقه ، لكنه يبقى في الخير هو نفس الشخص وليس شخصا آخر.))(٢٧)

وتُعرف الهوية أيضا بمعنى " التفرّد " ، فالهوية الثقافية تعني التفرّد الثقافي بكل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وأنماط سلوك وميل وقيم ونظرة إلى الكون والحياة .(٢٨)

ومن منظور فلسفي، نجد في المعاجم أن " الهوية صفة تعطى لكائن أو لنوع أو لشيء ليعرف بها وعندما يكون الشيء متشابهاً مع الآخر في كل شيء تكون لهما نفس الهوية مثل التوائم أو تشابه الأسماء والموضوعات تكون متطابقة من حيث الهوية. والهوية كمبدأ فلسفي تعبر عن ضرورة منطقية بعينها فهي تؤكد أن الموجود هو ذاته دوماً، لا يلبس به ما ليس منه، فهو عين ذاته كما تقول مقولة الهوية فالشخص هو مهما اعتراه من تغيرات"(٢٩).

أما الهوية من منظور علم النفس، بأن يكون الشيء نفس الشيء أو مثيله من كل الوجوه، الاستمرار والثبات وعدم التغير"(٣٠).

إن هوية أية أمة هي صفاتها التي تميزها من باقي الأمم لتعبر عن شخصيتها الحضارية (٣١) .والهوية دائماً جماع ثلاثة عناصر: العقيدة التي توفر رؤية للوجود، واللسان الذي يجري التعبير به، والتراث الثقافي الطويل المدى (٣٢).

اللغة هي التي تأتي بعد الدين، بوصفها عاملا مميزا لشعب ثقافة ما عن شعب ثقافة أخرى (٣٣).

ثم يأتي التاريخ وعناصر الثقافة المختلفة في صنع الهوية.

وأهم عناصر الهوية الدين إذ تذوب في الحروب الهويات المتعددة العناصر، وتصبح الهوية الأكثر معنى بالنسبة للصراع هي السائدة، وغالباً ما تتحدد هذه الهوية دائماً بالدين (٣٤).

وبالنسبة لمن يواجهون احتياجاً لتحديد "من أنا؟"، "ولمن أنتمي؟"، يقدم الدين إجابات قوية، وتوفر الجماعات الدينية مجتمعات صغيرة عوضاً عن تلك التي فقدت في أثناء عملية التمدين.

والهوية في غاية الأهمية ومنها تنطلق المصالح حيث الناس لا يمكنهم إن يفكروا أو يتصرفوا بعقل في متابعة مصالحهم الخاصة إلا إذا عرفوا أنفسهم، فسياسة المصالح تفترض وجود الهوية. وإذا كانت هذه هي الهوية وهذه أهميتها لكل أحد فإن الهوية عند المسلمين أكثر أهمية، والإسلام بعقيدته وشريعته وتاريخه وحضارته ولغته هو هوية مشتركة لكل مسلم، كما أن اللغة التي نتكلم بها ليست مجرد أداة تعبير ووسيلة تخاطب، وإنما هي: الفكر والذات والعنوان، بل لها قداسة المقدس، التي أصبحت لسانه بعد أن نزل بها نبأ السماء العظيم، كما أن العقيدة التي نتدين بها ليست مجرد أيديولوجية وإنما هي: العلم الكلي والشامل والمحيط، ووحي السماء، والميزان المستقيم، والحق المعصوم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهي منظومة القيم التي تمثل مرجعيتنا في السلوك، فهي ليست نسبية ولا مرحلية (٣٥).

وقد أدرك الأعداء ذلك إذ إن الصليبية والشيوعية والصهيونية اليوم ترى أن استعادة المسلمين لهويتهم الإسلامية وانتمائهم القرآني هو أكبر الأخطار، ومن ثم فإن كل قوى التغريب والغزو الثقافي ستطلق في هذا الاتجاه، ويقوم الاستشراف والتنصير بدور كبير(٣٦).

فالهوية هي السمة الجوهرية العامة لثقافة من الثقافات ،والهوية ليست منظومة جاهزة ونهائية ،وإنما هي مشروع مفتوح على المستقبل ،أي أنها مشروع متشابك مع الواقع والتاريخ، لذلك إن الوظيفة التلقائية للهوية هي حماية الذات الفردية والجماعية من عوامل التعرية والذوبان،إن هذا التصور الوظيفي لمفهوم الهوية يجعلنا تمييز بين تأويلين لمعنى الهوية:ـ(٣٧)

أ- التصور الستاتيكي أو الماهوي للهوية ،الذي يرى إن الهوية،عبارة عن شيء اكتمل وانتهى وتحقق في الماضي،فيفي مدة زمنية معينة ، آو نموذج اجتماعي معين وان الحاضر ما هو آلا محاولة إدراك هذا المثال وتحقيقه .

ب - التصور التاريخي والديناميكي للهوية الذي يرى أن الهوية شيء يتم يكتسب ويعدل باستمرار ، وليس أبدا ماهية ثابتة ، أي إن الهوية قابلة للتحول و التطور ، وذلك لأن تاريخ أي شعب هو تاريخ متجدد وملىء بالأحداث والتجارب ، فأن الهوية الأصلية تتغير باستمرار وتكتسب سمات جديدة ، وتلفظ أخرى وهذا يعني أن الهوية شيء ديناميكي و هو سلسلة عمليات متتابعة كما أنها تتحول مع الزمن فهي ديناميكية ، وهي ترتبط بالأثر الذي تتركه الحضارة عبر التاريخ ، ويمكن النظر الى الهوية في صورتها الديناميكية على أنها مجموعة من المقررات الجماعية التي يتبناها مجتمع ما ، في زمن محدد للتعبير

عن القيم الجوهرية ( العقائدية ) و الاجتماعية والجمالية والاقتصادية والتكنولوجية والتي تشكل في مجموعها صورة متكاملة تتغير عن ثقافة هذا المجتمع وأي تهديد لكل أو أحد هذه القيم ، يجابهه سخط الدفاع العفوي آو المقاومة الثقافية، الذي يعمل حافظا لهذه القيم، من التصدع والانهيار، آو التلاشي .ويتولى خط الدفاع مهمة تكييف العناصر المهددة لنواة الثقافة، وتكييف بعض العناصر المشكلة لنواة الثقافة بما يضمن حفظ جوهرها لتشكيل الصورة الاجتماعية

للهوية المرغوب فيها .

## المبحث الثالث

### ١-العلاقة بين العولمة والمواطنة

المواطَنة روحا ومعنى وممارسة وحقوقا ومبادئ، هي ظاهرة أو علاقة اجتماعية ــ تاريخية، لا أغالي إذا قلت إنها لا ترى بالعين المجرَّدة في مجتمعاتنا العربية على وجه العموم؛ ولا أغالي إذا ما قلت جوابا عن سؤال "لماذا؟" إنَّ "المواطِن"، في مجتمعنا العربي، لا وجود له في العالم الواقعي الحقيقي، وإنْ وُجِد فيه فوجوده من الضآلة بمكان، فالغالبية العظمى من أبناء "الوطن الواحد" ليسوا بـ "مواطنين" في خواصهم الاجتماعية؛ ولا "مواطَنة"، بعد ذلك"، إذ يقلُّ المواطنون. إنَّ" المواطنة"، مع جسمها، أي "المواطِن"، ما زالت، من حيث الجوهر والأساس، جنينا في رحم مجتمع، يتَّحِد أبناؤه، ويتصارعون، بقوى اجتماعية وثقافية.. وسياسية، يكفي أن تهيمن وتسود حتى يغدو البحث عن "المواطَنة" كالبحث عن إبرة في كوم القش. كائنة ما تكن تحقيقاتنا للعولمة، فالمواطنة سابقة لها: هي سابقة لها في المكان والزمان، وسابقة لها كمجال فكر وتفكير وسابقة لها، فضلا عن كل ذلك، في ضروب الفعل (والتفاعل) في الاقتصاد والسياسة والمجتمع وغيرها. هي كانت (وماتزال إلى حد بعيد) إحدى روافد النظام القائم، بل هي نتاجه في معظم الحالات لا تنتفي بانتفاء بعض من عناصره أو تتقوض بتقوض بعض من مكوناته(٣٨ ).

ولئن كانت المواطنة قد صيغت في البدء داخل الفضاءات الوطنية، بوصفها تعبيرا عن ضرورة ضمان حقوق الأفراد والجماعات وتسطير واجباتهم، إنه سرعان ما أصبح لمبادئها هذه امتداد عالمي لم تسلم من "عدواه" الأنظمة ولا الدساتير. ومن ثم فلم يكن يحد من ترجمة مبادئها على المستوى العالمي إلا مستوى أخذ الأنظمة والدساتير إياها بها وإعمال ذات المبادئ في توجهاتها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها(٣٩ ).

فلم يكن أفق الديمقراطية القائم بالدول (مختلف دول العالم) هو المحدد الوحيد لأفق المواطنة، ولم يكن العامل الداخلي هو المهيمن في تحديد ذات الأفق، بل انضافت إلى ذلك معطيات عالمية كبرى تعد ظاهرة العولمة أقواها وأشدها. وعلى هذا الأساس، فلم توضع المواطنة يوما (إلا فيما ندر) على المحك إلا حين برزت العولمة واتسع فضاؤها وتقوت أدوات الاشتغال لدى فاعليها، في الواقع أن ظاهرة العولمة لم تستهدف المواطنة في حد ذاته، من خلال استهداف مبادئها الكبرى (سيما جانب الحقوق فيها)، بل أساسا عبر استهداف المؤسسات والقيم التي انبنت عليها المواطنة إياها لسنين طويلة. ومن ثم كانت مبادئ المواطنة "العالمية" هي في الشكل كما في الجوهر، امتداد لأشكال المواطنة المحلية (أو الوطنية) فإن ما طال هذه الأخيرة ما فتئ، بحكم منطق الأشياء، يطال الأولى، يؤثر فيها ويطبع تجلياتها(٤٠).

على الرغم مما قد يبدو إسهاما للعولمة في تكريس المواطنة ، في أنها تدفع بالمزيد من الحرية في الفعل والتنقل والتعبير، ولأنها تنحو بجهة تسييد الانفتاح والديمقراطية وما إلى ذلك، إن عوامل التضاد والممانعة بين العولمة والمواطنة "العالمية" هي أقرب إلى التكريس منها إلى عوامل الالتقاء والتكامل. فهناك فيما نتصور،

أربعة معطيات جوهرية تجعل من علاقة العولمة والمواطنة علاقة تضاد وممانعة أكثر منها علاقة التقاء وتكامل(٤١).

**المعطى الأول ويتمثل في التوجه المستمر والمتسارع للعولمة في تدمير المقومات الكبرى التي ارتكزت عليها الدولة/الأمة في تشكلها وفي صياغة آليات اشتغالها. فليس التلميح هنا فقط إلى منحى السياسات العامة التي تستهدف تقليص حجم ودور الدولة إلى ما نادي به، منذ قرون، فقهاء الاقتصاد السياسي الليبرالي، ولا إلى منطق اقتصاد السوق الخالص فقط الذي يدفع به فاعلو العولمة، ولكن أيضا إلى ممارسات الشركات الكبرى التي تتقدم لديها، عكس المواطنة، مبادئ الواجبات على مبادئ الحقوق سيان عندها في ذلك أكان فضاء الاشتغال عالميا واسعا أم محليا/إقليميا أقله سعة واتساعا. من هنا، فبقدر ما تزداد واجبات الأفراد والجماعات (في العمل وضرورات التأقلم والانضباط وغيرها) بقدر ما تتقلص حقوقهم وتضيق (في الحصول على عمل كما في ضمان استمراره واستمرار الضمانات المترتبة عليه).

فمن حكم الثابت، في هذه النقطة، أن تراجع الدولة/الأمة (بتقدم فاعلي العولمة وأدواتها) هو تراجع حتمي للمواطنة ليس فقط لأن الدولة/الأمة هي الساهر على المواطنة وضامنها الأسمى، ولكن أيضا لأن لا مصداقية لمواطنة يضمنها منطق السوق ويتكفل بصيانتها فاعلوه، إذ قصور "مواطنة السوق" هو من قصور السوق واقتصاد السوق على إفرازها وتجذيرها. ومعنى هذا أنه ما دامت الدولة/الأمة، بكل دول العالم، هي راعي المواطنة وضامنها، فإن تراجعها (بجهة تحجيمها إلى وظائف شكلية) هو حتما تراجع لذات المواطنة وتحجيم لها.

**المعطى الثاني ويكمن في الاتجاه المتسارع، والحثيث لظاهرة العولمة باتجاه تقويض المرافق الكبرى التي يعد وجودها واستمرارها من وجود واستمرار مبادئ المواطنة نفسها. إذ لا يكون الأمر هنا مثال إشكال كبير لو كان مقتصرا على جوانب من الخوصصة تطال بعضا من " قطاعات المواطنة" (كالتعليم والتربية والصحة وغيرها)، وقد لا يكون مكمن تخوف كبير إذا كان بهدف تحسين أداء القطاعات إياها (وتحسين دور الدولة من خلالها)، لكنه يتعدى كل هذا وذاك حينما يطال المرفق العام كفلسفة لمساواة الأفراد والجماعات لا قائمة تذكر للمواطنة في الارتداد عنها. فلم يقتصر استهداف العولمة، في هذا الاتجاه، على المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي يعد " دخيلا" على المواطنة بل تعدى ذلك إلى الجانب السياسي والمدني الذي لطالما أسس لجوهر المواطنة وكرس لمختلف أبعادها. ومعنى هذا مثلا أن التعليم والتربية والصحة وغيرها، لن يكون لها أن تبقى مكمنا للمواطنة إذا لم تنصهر جميعها في منظومة "القيم" التي تدفع بها العولمة في شكلها كما في الجوهر: منظومة الإنتاجية والربحية والمرونة والتأقلم والتكيف وغيرها. ومعناه أيضا أن المواطنة، ما دامت مستهدفة في ومرتكزاتها (والمرفق العام إحداها)، فإنها لن تستطيع مجابهة العولمة في الحال كما في المآل.

** المعطى الثالث ويتعلق أساسا ب "القيم الديمقراطية" التي لم تفتأ العولمة تقدمها لبناء المواطنة "العالمية" التي لا تتراءى لفاعليها من مواطنة سواها. فلا ينحصر الأمر هنا في إشاعة العولمة لمبادئ النظم الليبرالية وقيمها وصهر ما سواها من الأنظمة فيها، بل يتعدى ذلك إلى فرضها لمنظومة " ديمقراطية السوق" التي لا تختلف في شكلها كما في المضمون، عن فضاء المتاجرة التي يعتمده اقتصاد السوق ويقوم عليه في الجملة والتفصيل. وعلى هذا الأساس، فليس المطلوب هنا (في تصور فاعلي العولمة) إشاعة قيم الليبرالية السياسية وشفافية "السوق السياسي"، بقدر ما هو مطلوب توظيفها لفتح مجال المواطنة بما هو مجال للاستهلاك جديد " تتساوى في ظله مختلف الشرائح" ومستويات قدرتها على الاقتناء والاستهلاك. فيما بعد،

فبقدر استهجان العولمة لإمكانيات استنبات قيم محلية مختلفة، بقدر استهجانها لسيادة قيم تعارض توجهاتها أو تسير بغير وتيرتها.

** المعطى الرابع ويرتبط بخاصية الاختلاف، في المرجعية كما في الممارسة، التي تدفع بها المواطنة ولا ترى فيها ظاهرة العولمة إلا ضربا من ضروب "عدم مجاراة العصر". فالعولمة توحد في النظرة ووحدة في التمثل (للاقتصاد كما للمجتمع كما للثقافة)، في حين أن المواطنة هي تعدد واختلاف في النظرة كما في التمثل. وعلى هذا الأساس، فعولمة المواطنة هي عولمة لذات النظرة وعولمة لذات التمثل، في حين أن مواطنة العولمة (بمعنى تلقيحها بقيم المواطنة) هي تعدد لها وتعدد لأبعادها.فلا يكمن خطر العولمة على المواطنة في هذا المستوى، في كون الأولى نفي للثانية (مع القبول بوجودها)، ولا في إقصاء لأبعادها (مع الاعتراف بتواجدها)، ولكن أيضا في صهرها والعمل على أن تندغم في صلبها تصورا وتمثلا. من هنا فبقدر اجتهاد المواطنة على تخليق العولمة، بقدر إمعان العولمة في صهر اختلافات المواطنة في صلب منظومتها وتحويلها إلى جزء منها لا قائمة لها بدونها. وعلى أساس هذه الخلفية فلا مواطنة "عالمية" تذكر إذا اعتملت بداخل العولمة تصورات وتمثلات هي إلى إفراغ المواطنة من محتوياتها أقرب منها إلى تلقيحها بقيم وتصورات جديدة(٤٢).

ذلك إن الآمر لن يختلف كثيرا بين ما سبق من حديث وما هو قائم كواقع حال، فالعولمة هي، في أكثر من جانب، انصياع للسياسي (وفي خضمه ألمواطناتي) للأبعاد التقنواقتصادية التي لم تفتأ الدول الكبرى وشركاتها المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية والتجارية العالمية تدفع بها. فلا يقتصر الأمر على هذا المستوى، بل يتعداه إلى هيمنة المالي على الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (وفي صلبها جميعا ألمواطناتي) دونما اعتبار يذكر للدولة أو للحكومات أو للسيادة والحدود(٤٣).

أي سبيل إذن للمواطنة والمشاركة ومساهمة الأفراد والجماعات في تحديد الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إذا كان فاعلو العولمة يستهينوا في حقهم ذلك ويحولوا دون إمكانية بلوغهم ذات الأهداف؟ ثم أي سبيل للدولة/الأمة في الدفاع عن "محمياتها" في وقت أصبحت هي ذاتها، في شكلها كما في الجوهر، عرضة للطعن والتشنيع؟ قد لا تبدو السبل كثيرة في ذلك.

فالعولمة هي، في أكثر من جانب، استهداف للملك العام ليس فقط في جانب الملكية العمومية لقطاعاته، بل أيضا بالأساس بما هو (أي الملك العام) مكمن المرفق العام الذي ترى فيه العولمة شذوذا عن طبيعتها وخروجا عن طوعها وحالة تبدو لها "غير طبيعية" في مسارها وصيرورتها. فلا يقوض المرفق العام، على هذا الأساس، كونه مكمن الملكية والمرفق العامين، ولا باعتبارهما تكريسا لمبدأ "المساواة" الذي تدفع به المواطنة، بل لأنه "آخر معاقل انتفاضة العام على الخاص" وآخر مرجعية بتقويضها سيتم لاقتصاد السوق العالمي القيام والتسيد.

والعولمة، في أكثر من نقطة، هي مكمن التضاد، والممانعة مع دفوعات الاختلاف والتعدد التي تقدمها المواطنة. إذ لا تتعلق قيم الاختلاف تلك ومنظومة التعدد هاته بحق الأفراد والجماعات في تمثل حاضرهم واستشراف مآلهم، بل وأيضا في حقهم الطبيعي في التميز عما سواهم من أفراد وجماعات حتى وإن كان الأمر في ذلك لا يتعدى كونه تميزا من أجل التميز. من هنا فالعولمة، بما هي جموح للتوحد والتوحيد، فهي أيضا استكثار لهذه القيم ولهذا الحق في هؤلاء وفيما سواهم من دول وتنظيمات وثقافات(٤٤).

لذلك إن مواطنة العولمة هي التي تندغم في منظومتها باقي منظومات الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة...أي

مواطنة الواجب لا الحق...مواطنة التلقي لا المشاركة، مواطنة الانضباط لا الفعل...أي المواطنة التي تسير وفق تصور منطق تراكم رأس المال وتعمل وفق ما يرضاه فاعلو العولمة ويرتضوه. فيما بعد، فالعولمة لا تقبل بمنظومة للمواطنة دخيلة عليها (كما يراد للمواطنة الحالية أن تكون). إذ هي تريد مواطنة تناسبها، تنصهر في منظومة قيمها، تسايرها، تفتح لها الطريق وتهيكل لها فضاءها العام... السياسي منه والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وهي تريد فضاء عاما تسود بداخله " قيم" السلعة وواجبات (لا حقوق) اقتنائها، " قيم" الامتثال لا قيم التشاركية والحوار، قيم العالمي غير الواضح لا قيم المحلي الملموس(٤٥). فهي لا تستهدف قانونا للسيادة، بقدر استهدافها لقانون في التبادل الحر...فيما بعد فهي لا تخشى في عمليات الاحتجاج والمناهضة جوانبها الفئوية بقدر ما تخشى أبعادها المواطناتية التي لم تعد تكتفي بمبادئ الديمقراطية العامة بقدر ما أصبحت تطالب بمبادئ جديدة لبناء ديمقراطية للقرب. لن يكون من هنا، بهذه النقطة كما بغيرها، من تمييز يذكر بين المواطنة "المحلية" والمواطنة "العالمية"، بل سيتحول الأمر برمته إلى أممية احتجاجية شاملة تتغيأ التأسيس لمواطنة عالمية واحدة...بديلة عن " مواطنة العولمة".

## ٢-العلاقة بين العولمة والهوية

ليس الحديث عن الهوية بأقل قلقاً ولا إشكالية من حديثنا السابق عن العولمة، فهي من المفاهيم التي تضخمت بشأنها المقاربات والدراسات إلى درجة جعلت المفكر ألفرد جروسر (Alfred grosser) يعلق بأن القليل من المفاهيم هي التي حظيت بالتضخيم الذي عرفه مفهوم الهوية،(٤٦). وهو أمر يعود إلى تناثر هذا المفهوم على ضفاف تخصصات عدة داخل حقل العلوم الإنسانية من الأنثروبولوجيا إلى السوسيولوجيا، ومن السيكولوجيا إلى علوم السياسة، الشيء الذي يجعل من كل محاولة لحصره ضرباً من المجازفة الفكرية المفتوحة على الاحتمالات كافة، هكذا يحدد معجم روبير الفرنسي الهوية باعتبارها الميزة الثابتة في الذات، ويختزن هذا التحديد معنيين يعمل على توضيحهما معجم المفاهيم الفلسفية على الشكل الآتي: إنها ميزة ما هو متماثل، سواء تعلق الأمر بعلاقة الاستمرارية التي يقيمها فرد ما مع ذاته أم من جهة العلاقات التي يقيمها مع الوقائع على اختلاف أشكالها، ومن ثم تصبح الهوية الثقافية هي الفعل الذي يجعل من واقع ما مساوياً أو شبيها بواقع آخر من خلال الاشتراك في الجوهر، أما أنثروبولوجياً فيحضر المفهوم بوصفه علامة غير منفصلة عن مسلسل الفردنة، أي باعتباره شكلا من أشكال التمايز بين الطبقات نفسها، فمن أجل إعطاء هوية لفرد ما أو لمجموعة من الأفراد، يبدو لزاماً التمييز بين ما ليسوا هم، وبالمقابل ينبغي فهم الفرد في خصوصيته، كما يجب أخذ هويته التاريخية بعين الاعتبار(٤٧)

في الواقع اننا بصدد التعامل مع إحدى أكثر القضايا حساسية في نشأة المجتمعات واستمرارها، ولعل هذا ما يضع هذه القضية في عمق كثير من النزاعات المسلحة أو حتى السلمية في العالم في إفريقيا كما في آسيا وأوروبا، بل إن هذه الاندفاعات نحو الهوية ليست حكراً في الواقع على الأماكن التي تقدم في التداول الإعلامي باعتبارها مناطق صراع وتعصب، بقدر ما هي منتشرة في مختلف بقاع المعمور شرقها وغربها، وفي هذا الإطار لسنا في حاجة للتذكير بالمفاوضات الشاقة التي جمعت فرنسا بالولايات المتحدة الأميركية على هامش معاهدة "الجات" التي تقضي بحرية مرور البضائع والأشخاص والمعلومات بين الدول بحرية، فقد كان زعماء فرنسا ومثقفوها متخوفون من مدى قدرة الهوية الفرنسية على الثبات في وجه الاختراق الثقافي والإعلامي الأجنبي، على الرغم من الخلفية الثقافية الفرنسية العريقة التي تجر وراءها فكر

الأنوار وأبجديات الحداثة الغربية من إرهاصات الفكر الديكارتي إلى اشتغال فلاسفة الاختلاف، كما أن كانتونات سويسرا وقوميتي بلجيكا وطائفتي أيرلندا ليست كلها أكثر من تعبير عن التشبث بالهوية في زمن العولمة، أما ألمانيا فإن أزيد من أربعين سنة من الفرقة الإسمنتية لم تلغِ سعي الطرفين نحو هوية الأمة الألمانية في مشهد التوحيد، ولعله من قبيل المفارقة الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، متزعمة أيديولوجيا العولمة في العالم، التي تعد من أكثر البلدان استشعاراً لهاجس الهوية، فقد سجل المفكر المغربي محمد عابد الجابري في زيارة له إليها في إطار ما يسمى بالحوار العربي الأمريكي أن برنامج الرحلة لم يكن يعطي الأولوية لإطلاع الزوار، وهم نخبة من ألمع المفكرين العرب، على تجليات الحضارة الأمريكية المعاصرة من قبيل علم التكنولوجيا والمعلومات وبرامج غزو الفضاء، بقدر ما انصرف إلى أشياء وأماكن لها ارتباط بالتراث والتاريخ إلى درجة جعلت الدكتور الجابري يخاطب مضيفيه في إحدى مداخلاته على هامش الحوار المذكور قائلا: "إن وضعنا معكم مقلوب، نحن في العالم العربي شبعنا من التراث ونبحث عن المعاصرة، أما أنتم فيبدو أنكم شبعتم من المعاصرة وتبحثون عن التراث. أنتم تبحثون عن الماضي ونحن نبحث عن المستقبل".(٤٨) من جهة أخرى، فقد يتداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى هكذا قد يتم التعبير عن الهوية في كثير من الأحيان بلغة الجنسية، وليست الجنسية وضعية سياسية قانونية فحسب، فهي كذلك كل ما نعتقد أنها خصائصنا الاجتماعية المميزة، السمات التي نتقاسمها مع المواطنين المماثلين (٤٩).

الشيء الذي يحيل على تزاوج غير واضح المعالم بين الروابط المحسوسة والخريطة السياسية والقانونية، بل الجغرافية للعالم، ما يضعنا أمام أحد أهم الأسئلة التي تطرح نفسها بإلحاح على هامش علاقة العولمة بالهوية تتعلق بسؤال المكان، فهذا الأخير الذي ظل على امتداد عمر التركيبة السياسية التقليدية، ممثلة في الدول الوطنية، مكاناً مغلقاً على مجموعة من الفاعلين الحاضرين في علاقات تقوم وجهاً لوجه قد أصبح مجالاً كونياً مفتوحاً لتفاعلات أبعد من نطاقه المحدد، يدخل فيها أفراد غير موجودين بالمكان، وأحداث لا تحدث في المكان ذاته.(٥٠)

وبهذا المعنى يكون التعايش بين العولمة والحدود السياسية أمراً محدوداً للغاية، ما دامت هذه الأخيرة تركز على الخصوصية، في حين تسعى العولمة إلى تجاوز هذه الخصوصية والانتقال إلى العمومية. فالحدود مظهر من مظاهر السيادة، ومن أهم مقوماتها ومرتكزاتها، ذلك أنها تجسيد للسيادة على المكان، سواء أكان ملكاً خاصاً أم ملكاً جماعياً، أم أقيمت عليه دولة مستقلة تتمسك بحق سيادتها الكاملة ضمن حدوده المعترف بها دولياً، أما العولمة، فإنها تسعى إلى إلغاء السيادة على المكان أو إضعافها مستعينة بوسائلها وآلياتها من تخطي الحدود والقفز من فوقها والتعدي على خصوصيات المكان وسكانه، واختراقه، وغزو ثقافة شعبه وحضارته، وفرض ثقافة أخرى عليه، ما قد يضعف من انتمائه الوطني والقومي ويساهم في تفكيك عناصر هويته ومكوناتها، ليصبح شعباً بلا هوية تميزه عن غيره من الأمم و الشعوب.(٥١) إنه إذن أقرب إلى نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى، ويدفع للتفتيت والتشتيت ليربط الناس بعالم اللاوطن واللاأمة، واللادولة، أو يفرقهم في أتون الحرب الأهلية.(٥٢)

إذ إن اندثار الحدود السياسية والقانونية والثقافية أمام العولمة المدعومة بوسائل حديثة كالإنترنت، والفضائيات التلفزيونية، من شانه أن يدمر آخر قلاع المقاومة للاكتساح الثقافي الغربي والأمريكي بالأساس، ما دام السياق الجيوبوليتيكي الدولي يسير باتجاه تعزيز هيمنة

الولايات المتحدة الأمريكية على العالم في سياق ما يعرف بالنظام الدولي الجديد، أو عالم الميغا إمبريالية بتعبير عالم الدراسات المستقبلية المهدي المنجزة،(٥٣) .

فمع انحسار الاتحاد السوفييتي وتفككه وانشغاله بهمومه الداخلية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحقق أكبر قدر من الانتشار العالمي والنجاح والانتصار على الصعيدين السياسي والعسكري، وتستغل التحولات الدولية لتزيد من حضورها وصعودها الدولي كدولة وحيدة تتميز بمواصفات ومقومات الدولة العظمى كلها (super state) ، فضلا عن أنها تتحكم بالنسبة الأكبر من وسائل الإعلام المؤثرة عبر العالم(٥٩)، ولعل أكبر مظاهر السيطرة الأمريكية معلوماتياً تشبثها بأن تحتكر مؤسسة (ICANN) الأمريكية مسؤولية تسيير المهام الأساسية للإنترنت (internet governance)، التي تشمل إدارة الموارد الرئيسة للبنية التحتية للشبكة ... فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل قاطع في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، أن تحال هذه المهمة على منظمة عالمية كالاتحاد العالمي للاتصالات ... وهو ما يثير قلق الاتحاد الأوروبي من أن تصبح الإنترنت "ضيعة" أمريكية خاصة،(٥٤) .

وبهذا تتجاوز الهيمنة الأمريكية الجانب الاقتصادي والسياسي إلى الجانب الثقافي، بما يعنيه ذلك من تعميم للقيم النفسية والسلوكية والعقائدية الأمريكية على الأذواق والسلوكيات والأعراف التي تشكل، فضلا عن إلى الأديان والعقائد، فالمنظومة المتكاملة للخصوصية الحضارية لباقي الشعوب في العالم، مما يعني أن الأمر يتعلق بأيديولوجينا تعكس إرادة الهيمنة على العالم وأمركته على حد تعبير الدكتور عابد الجابري، فهي تعمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية، بالذات، على بلدان العالم أجمع(٥٥) .

لذلك، هي تنحو باتجاه القضاء على الخصوصية الثقافية عامة، في الأذواق وأولويات التفكير ومواضيعه ومناهجه، لكل هذا يضع المفكر الأمريكي نعوم تشو مسكي مفهوم العولمة في عمق التطلعات الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية من وحي مصالحها الأمنية القومية، أو ما يتعارف عليه بالحلم الأمريكي الذي جند، ليصبح واقعاً معيشيا، مجموعة من الحلفاء في إطار تبني حرية مطلقة لقوانين السوق المالية الواحدة التي تتحدى سلطة الدولة القومية ودولة الرعاية.(٥٦)

أما المدخل الأساسي للتأثير فيرتبط -كما سبقت الإشارة لذلك- بالاختراق الإعلامي الهائل الذي يتجاوز كل الأشكال التقليدية للتواصل، فيجند ثقافة جديدة هي ثقافة ما بعد المكتوب التي ليست سوى ثقافة الصورة، باعتبارها المفتاح السحري للنظام الثقافي الجديد: نظام إنتاج وعي الإنسان بالعالم، إنها المادة الثقافية الأساس التي يجري تسويقها على أوسع نطاق جماهيري، وهي تؤدي الدور نفسه الذي أدته الكلمة في سائر التواريخ التي سلفت. إذ إن الصورة أكثر إغراء وجذباً وأشد تعبيراً وأكثر رسوخاً والتصاقاً بالعقل؛ لأنها لغة عالمية تفهمها جميع الأمم والشعوب والبشر كافة، سواء أكانوا جهلة أم متعلمين، لأنها قادرة على تحطيم الحاجز اللغوي وعلى الرغم من هذا هي لا تعدو أن تكون ثقافة معلبات مسلوقة جاهزة للاستهلاك، تتنافس الشركات الإعلامية لتسويقها مستعملة جميع ما ابتكره العقل البشري الغربي من وسائل الإغراء والخداع، ومع تراجع معدلات القراءة والاهتمام بالكتاب، فإن نظام القيم معرض للتفتت، ما سيكرس منظومة جديدة من المعايير ترفع من قيمه النفعية والفر دانية الأنانية، والمنزع المادي - ألغرائزي المجرد من أي محتوى إنساني... الخ.(٥٧)

ولا تقتصر محاولات الأمركة على مضامين الرسائل الإعلامية الدائمة التدفق، بل تتعداها إلى التبشير بانتصار القيم المسماة أمريكية، وبأساليب وطرز الحياة الأمريكية، بدءاً بأنماط السلوك والملابس واللغة، وصولاً إلى التبشير بالانتصار النهائي للقيم الليبرالية على سواها، والحديث عن نهاية التاريخ،(٥٨). بوصفها النتيجة النهائية التي أعقبت الحرب الباردة بما تحتويه من تفوق لقدرات التكنولوجيا الأمريكية، ومن أفضلية للنظم والمؤسسات العالمية على الطراز الأمريكي، وبما تنطوي عليه من تحديث وديمقراطية التي لابد أن تعم، حسب منظري الليبرالية الجديدة، جميع دول العالم من خلال التمسك بمبادئ الرأسمالية التي تشكل غاية التطور العالمي وقدر جميع الشعوب والدول الأخرى.(٥٩) ولعل أبلغ مثال على هذا الاختراق الأمريكي لأنماط العيش بمختلف أنحاء العالم، الذي يتمثل في تداول مفاهيم جديدة من قبيل مفهوم الماكدونالية (macdonaldization) الذي يحيل بشكل مباشر على ثقافة وجبات الطعام السريع الأمريكي المقدم في سلسلة مطاعم ماكدونالد الشهيرة عبر العالم.(٦٠)

وليست بنا حاجة للتذكير على أن انتشار هذه المطاعم في كل ربوع الوطن العربي لهو خير دليل على اكتساح النموذج الثقافي الأمريكي لمختلف مظاهر الحياة الثقافية والاجتماعية العربية، الشيء الذي يحيل بشكل مباشر على أننا في عمق تأثير العولمة المؤمركة،

### ٣-العلاقة بين المواطنة والهوية

يشير مفهوم المواطنة إلى الانتساب الجغرافي لافراد المجتمع من خلال الارتباط ببقعة جغرافية محددة تتمثل بالمدينة والدولة وبالوطن الواحد في الوقت الراهن ،أما الهوية فإنها تشير الى الانتساب الثقافي ،أي : انتساب إلى معتقدات وقيم ومعايير معينة تحددها الثقافة الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد والتي يكتسبها من خلال الولادة وعملية التنشئة الاجتماعية السوية التي يمر بها في حياته . فالهوية لازمة للمواطنة، لأن المواطنين لا بد لهم من نظام سياسي، وعلاقات اقتصادية واجتماعية، وقوانين تضبط هذه العلاقات. وكل هذا إنما يبنى على معتقدات وقيم ومعايير؛ أي: على هوية معينة (٦١).

فليس الوطن الذي ينتسب إليه المواطنون هو الذي يحدد لهم نوع الهوية التي إليها ينتسبون. فالوطن الواحد قد تتعاقب عليه نظم مختلفة بل ومتناقضة. فالهوية إذن هي النظارة التي يرى من خلالها المواطنون ما هو مناسب أو غير مناسب، صالح أو غير صالح لوطنهم. فإذا اختلفت النظارات اختلف تقويم الناظرين إلى ما ينظرون إليه، وإن اتفقوا على الحقائق الحسية(٦٢).

ذلك إن المواطنين مهما كان إخلاصهم لوطنهم وحرصهم على مصلحته لا يمكن أن ينظروا إلى تلك المصلحة باعتبارهم مواطنين فقط، بل لا بد أن ينظروا إليها بحسب هوياتهم. لكن بعض الناس يتوهمون أنه بإمكان المواطنين في بلد ما أن يحلوا مشكلاتهم بمجرد انتمائهم الوطني.

فلا بد للمواطنين إذن من هوية، من ثقافة تكون هي المنظار الذي ينظرون به إلى الواقع، والمعيار الذي يقترحون به الحلول لمشكلاته.

ولكن ماذا إذا كان المواطنون في البلد الواحد منقسمين على ثقافات، وهويات مختلفة؟ هنالك عدة احتمالات(٦٣):

* أحسنها من حيث الاستقرار وعدم التنازع: هو أن تكون إحدى هوياتهم هذه هي الغالبة من حيث عدد المنتسبين إليها. قيّدتُ الحسن بالاستقرار السياسي، وعدم التنازع ولم أقُلِ التطور العلمي، أو الاقتصادي، أو العسكري؛ لأن الهوية التي استقر أمرهم عليها قد لا تكون بطبيعتها مساعدة على ذلك.

* وإذا لم تكن هنالك هوية غالبة بهذا المعنى فقد يكون المنتمون إلى إحدى الهويات أقوى من غيرهم؛ فيفرضون

على البلد هويتهم، وينظمون أمره على أساسها. هذا سيكون بالطبع على حساب بعض الحريات، لكن هذه الأدلجة المفروضة بالقوة قد تكون مساعدة على تطور البلاد اقتصادياً وعلمياً وعسكرياً، كما كان الحال في الاتحاد السوفييتي، وكما هو الآن في الصين، وكوريا الشمالية. وإذا لم يحدث هذا ولا ذاك، وكانت الهويات والثقافات المتعددة متساوية في قوتها فأمام مواطنيها خيارات، فإما أن يحلُّوا نزاعهم بتقسيم وطنهم، وإما أن يبحثوا عن صيغة يتعايشون بها على الرغم من اختلافاتهم؛ فماذا يا ترى يمكن أن تكون هذه الصيغة؟ يرى بعضهم أن أحسن طريقة لتعايش مثل هذه الهويات المختلفة: هو أن تختار نظاماً علمانياً محايداً بينها، وديمقراطياً يعطى كل واحد منها حق الوصول إلى السلطة، إذا ما اختارته الأغلبية.

و لكن المشكلة أنه لا يوجد نظام للحكم محايد بين هويات مختلفة اختلافاً أساسياً، ويستحيل عقلاً أن يوجد. فلا يمكن أن يكون النظام الاقتصادي في البلد الواحد رأسمالياً واشتراكياً، ولا يمكن أن يكون اقتصاد السوق رأسمالياً يبيح الربا، وإسلامياً يحرمه ويفرض الزكاة، لا يمكن أن يكون النظام السياسي إسلامياً يلتزم بشرع الله باعتبار أن الحكم التشريعي له سبحانه، وديمقراطياً يعطي هذا الحق للبشر يشرعون ما شاؤوا؛ فالعلمانية هي نفسها إذن هوية من الهويات، فأنّى تكون محايدة بينها! (٦٤)

فان أي تعدد للهويات في الوطن الواحد قد يؤدي إلى تمزيقه؛ فإن اتحاد الهويات في أوطان متعددة قد يؤدي إلى توسيع للحدود الوطنية، بضمّ بعض الأقطار إلى بعض، أو بالتعاون الوثيق بينها الذي يجعلها كالوطن الواحد، كما هو الحال الآن في الاتحاد الأوروبي(٦٥).

بما أن مصالح المواطنين في أرض معينة لا تكاد تكون محصورة في حدود أرضهم، ولا سيما في عصرنا هذا الذي تشابكت فيه المصالح بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ العالم؛ فإن مفهوم الدولة الوطنية بدأ يتضاءل، وتحل محله تحالفات أو اتحادات بين دول متعددة. ولكن هذه التحالفات لا تنجح إلا إذا كانت مبنية على هويات مشتركة. فخير مثال على ذلك (الاتحاد الأوروبي) الذي لم يجد مشكلة في ضم كل قطر ذي هوية أوروبية نوعاً ما، لكنه يتلكأ في قبول (تركيا) ذات الهوية المختلفة، بالرغم من أنها دولة علمانية، وبالرغم من أنها غيرت في كثير من قوانينها لتوافق البلاد الأوروبية.

## الاستنتاجات و التوصيات

من العرض السابق توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن حصرها بالنقاط آلاتية:-

١- لا غنى للمجتمعات الإنسانية عن المواطنة بوصفها هوية جماعية ينظوي تحت لوائها جميع افراد المجتمع ومن ثم ضمان التماسك الاجتماعي للمجتمع الأمر الذي يعني استمراريته

٢- إن التمسك بالهوية الجماعية أو المجتمعية التي اطلقنا عليها في الفقرة السابقة مفهوم المواطنة هو واحد من اهم العوامل التي تسهم اسهاما مباشرا في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمعات الإنسانية جميعها سواء اندرجت في نظام العولمة ام لا.

٣- ان العولمة من خلال تبشيرها بمجتمع القرية الكونية تسعى الى خلق نمط من المواطنة العالمية او الكونية التي يكون قوامها الترابط المصيري بين ابناء الجنس البشري الذين يعيشون في مجتمع واحد اذا ما أتيحت الفرصة الى تحقق مجتمع القرية الكونية الموحد.

٤- ان الهوية الاجتماعية (الخصوصية المجتمعية) في مثل هذه المجتمع المذكور في الفقرة السابقة هي صورة من الانتماء الفرعي الذي يشكل الهوية الفرعية التي لا غنى لافراد المجتمع عنها.

## التوصيات

يرى الباحث أن النقاط المقترحة الآتية جديرة بالأخذ بنظر الاعتبار في حالة دراسة هذه العلاقات أو التوسع في دراستها أو العمل على ترسيخ نتائج هذه الدراسات التي يمكن إن تجرى في المستقبل فيوصي بما يأتي:-

١-ضرورة إن تهتم الدولة بترسيخ الوعي الاجتماعي بأهمية المواطنة لاستقرار المجتمع واستمراره حد سواء.

٢-امن الهوية الجماعية والمجتمعية لا تتناقض بأي حال من الأحوال مع الهوية الفرعية التي يمكن إن تميز الانتماءات الفرعية للأفراد في الحياة الاجتماعية و لكنها تستند اليها بالدرجة الأساس. لذا إن الوعي بمثل هذه العلاقة بين الهويات المجتمعية القانونية (المواطنة) والهويات الفرعية يقع على جانب كبير جدا من الأهمية.

٣-إن العولمة قادمة على كل الأحوال نظرا لان من يرعاها يتميز بامتلاك القوة الاقتصادية و السياسية والعسكرية والمعلوماتية وان مقاومتها لا تكون من خلال رفضها بل من خلال تمثلها لانعدام الندية في الحالة الأولى وإمكانية توظيف المواطنة في تحقيق الاختيار بين مميزات العولمة ومساوئها.

٤-ضرورة تسليط ضوء الدراسة العلمية على أهمية الدور الذي يمكن إن تؤديه المواطنة الوطنية اوالعالمية في الحفاظ على الهوية الثقافية لمجتمعات القرية الكونية.

**الخاتمة**

تؤثر العولمة على الانتماء الوطني والمحلي في المجتمعات للأفراد في المجتمعات الإنسانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال تأثيرها في الإدراك والوعي الاجتماعي العام للفرد بأهمية التمسك بالهوية الثقافية والدينية وعلاقتها بالنظم الاجتماعية التي يمكن ان يفرزها التغير الاجتماعي في المجتمعات سواء كان هذا التغير تدريجيا تلقائيا ام انه تغيير من الخارج يخضع له دون إن تكون هنالك قدرة على مقاومته أو رفضه وذلك بسبب انعدام الندية الثقافية وفاعلية الوسائل التي يستخدمها الأخر في التأثير على البنية الاجتماعية للثقافات الاجتماعية الخاصة بالمجتمعات التي تدخل في أطار العولمة.

فنحتاج المجتمعات الى الشعور الوجداني بالهوية وبالمواطنة التي تعد إحدى اهم ركائز الديمقراطية التي تسعى المجتمعات المعاصرة الى اتخاذها كمنهج للممارسة الحياة الاجتماعية والعولمة هي التي أتاحت مثل هذه الفرصة للمجتمعات العربية التي تعاني من الاستبداد العسكري القومي منذ استقلالها عن الاستعمار القديم إبان ستينيات القرن الماضي.وفي هذه الدراسة وجد الباحث إن المواطنة نمط من أنماط الهوية الجمعية آو المجتمعية على الرغم من كونها السمة القانونية السياسية للفردية المجتمعات المعاصرة إلا إنها تمثل نمطا من الشعور الوجداني الذي يدفع الى الالتزام بالقوانين التي تسعى الى الحفاظ على وحدة المجتمع وتماسكه. وما تسعى إليه العولمة من خلق نمط من المواطنة العالمية الذي يتميز بأنه نوع من الهوية الإنسانية المشتركة التي قد تقوم على حساب الهوية المجتمعية العامة والتي تمثل الهوية الثقافية للمجتمع الذي يعيش فيه الفرد وذلك من خلال قيامها بإلغاء أو تجاوزها الحدود الثقافية تلك التي تفصل بين المجتمعات الإنسانية و التي يتم من خلالها المحافظة على الهوية الثقافية و الخصوصية المجتمعية. فضلاعن تأثير العولمة في الهويات الفرعية التي تتميز بها الجماعات الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي في المجتمع الواحد و التي تقوم على أساس من مجموعة من السمات الانثروبولوجية التي تميز الجماعة الاجتماعية عن غيرها من الجماعات الاجتماعية الأخرى و التي تشكل بدورها مجموعة من الهويات الفرعية قياسا على فكرة الثقافات الفرعية داخل الثقافة العامة. فكانت المواطنة الهوية الأكثر تأثيرا في هذه الهويات الفرعية وربما حجبتها عن الظهور في بعض المجتمعات او حدت من تأثيرها في عزلة او اندماج الجماعات الاجتماعية على اقل تقدير فهل تكون المواطنة العالمية بديلا للمواطنة المحلية (الوطنية). وهنا يستبعد الباحث ذلك لسبب بسيط جدا هوان المواطنة مازالت غير فاعلة في الغاء الهويات الفرعية في جميع المجتمعات الانسانية على الرغم من التاثير الطويل الامد لها.

**الهوامش**

1-Encyclopedia Britannica,The New
2-Encyclopedia Britannica,Vol.3,p332
World Boor international ,The World Boor Enyelere ,London ,World Boor Inc , (n-d)Vol 4 .p.15

٣-أبن منظور،جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، طبعة بولاق، مادة (و ط ن)،

٤- سورة التوبة أية رقم ٢٥

٥- مختار الصحاح، دار الرسالة الكويت ١٩٨٣ مادة (و ط ن ) ص

٦- الشيخ الحملاوي ، في فن الصرف ،ص٦٧

٧- د. أحمد زكي بدوي ،معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان، بيروت،١٩٨٢، ص٦٠-٦٢

٨- أحمد صدقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية ، مركز يافا للدارسات والأبحاث، القاهرة ، ١٩٩٩، ص٥

٩- محمد عابد الجابري ،قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨م ، ص ١٣٥.

١٠- أبن منظور،جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري،مصدر سابق،ص٣١٥ .

١١- أحمد صدقي الدجاني،مفهوم العولمة وقراءة تاريخية للظاهرة جريدة القدس،٢/٦ ،١٩٩٨م.ص١١.

١٢- ياسر عبد الجواد ،مقاربتان عربيتان للعوامة، ، المستقبل العربي عدد ٢٥٢ شباط ٢٠٠٠م ص٢.

١٣-المصدر السابق ، ص ١٣٦-١٣٧

١٤-نقلا عن: باسل يوسف، حقوق الإنسان من العالمية الإنسانية والعولمة السياسية ، مجلة الموقف الثقافي ، العدد ١٩٩٧،١٠م، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ص ١٩

١٥ – برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية ،مقدمات في عصر التشريد الروحي ،محاضرة ألقيت في المجتمع الثقافي ،أبو ظبي ،١٠/نيسان/١٩٩٧ نقلا عن: نايف علي عبيد: العولمة ... والعرب – ضمن مجلَّة؛ المستقبل العربي ــ مركز دراسات الوحدة العربيَّة – بيروت – ص ٢٨

١٦- حسن حنفي ،ما العولمة لقرن جديد ،دار الفكر ، دمشق ،٢٠٠٢،ص٥٤

١٧ -أحمد صدقي الدجاني،مفهوم العولمة وقراءة تاريخية للظاهرة ،مصدر سابق ،ص١٣

١٨-المصدر نفسه،ص١٤.

١٩- نعيمة شومان ،العولمة بين النظم التكنولوجية الحديثة ، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٨هـ-١٩٩٨م ص٤٠

٢٠ ــ مصطفى حمدي: العولمة؛ آثارها ومتطلَّباتها – ضمن كتاب: العولمة؛ الفرص والتَّحدِّيات ــ إدارة البحوث والدراسات ــ أَبو ظبي ــ ١٩٩٧م. نقلا عن: نايف علي عبيد: العولمة والعرب ــ ضمن مجلَّة؛ المستقبل العربي ــ مركز دراسات الوحدة العربيَّة ،ص ٢٨

٢١- المصدر نفسه، ص٢٩

٢٢- محمد إبراهيم المبروك وآخرون، الإسلام والعولمة ، الدار القومية العربية، القاهرة ١٩٩٩م، ص ٩٩ ،١٠١

٢٣ ــ د. أحمد بن نعمان ، اشهدي ياجزائر .دار الأمة .الجزائر ٢٠٠٢.ص١٢

٢٤ ــ أليكسي ميكشيلي: الهوية .دمشق .دار الوسيم ،١٩٩٣ ،ص٣٤

٢٥ ــ كميل ا لحاج، ، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٠،ص٣

٢٦ ــ المصدر نفسه.ص١٤٥

٢٧- تركي الحمد ، الثقافة العربية في عصر العولمة .بيروت .دار الساقي ،٢٠٠١.ص١٣٣

٢٨- إبراهيم الحسين ، ، اتجاهات طلبة الجامعة نحو مفهوم العولمة و انعكاساتها على الهوية الثقافية، جامعة دمشق،٢٠٠١،.ص١١

٢٩- محمود سمير المنير ،العولمة وعالم بلا هوية، ، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، - ٢٠٠٠م، ص: ١٤٦.

٣٠- صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، ، ترجمة طلعت الشايب وتقديم د. صلاح قنصوه، ط٢ ،١٩٩٩م، ص: ١١٦.

٣١- المصدر نفسه، ص: ١٠٣.

٣٢- د. محمد عمارة ، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص: ٤٦.

٣٣-المصدر نفسه،ص٥٤

٣٤-المصدر نفسه،ص٦١

٣٥-لبيب سلطان ،المواطنة،بحث مسحوب من الشبكة المعلوماتية

٣٦-عروس الزبير ،المواطنة بين المحلية والعالمية في خطاب الحركة الإسلامية في الجزائر ،بحث منشور ،مركز البحوث العربية ، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ،مكتبة مدبولي ،القاهرة ،١٩٩٩،ص٣٤

٣٧- المصدر نفسه ،ص٣٩

٣٨-المصدر نفسه،ص٤١

٣٩- أحمد صدقي الدجاني،مفهوم العولمة وقراءة تاريخية للظاهرة ،مصدر سابق،ص٢٢

٤٠- المصدر نفسه،ص٢٧

٤١-مبارك بن عبيد الحربي،قول في المواطنة والوطنية،بحث مسحوب من الشبكة المعلوماتية

٤٢- المصدر نفسه،

43- Alfred grosser: les identities abusive: le monde 28 Javier1998.pp.31

٤٤- عزيز مشواط. "إشكالية الهوية في العلوم الإنسانية، مأزق الإشكال وقلق المفهوم"، جريدة المنعطف، العدد ٢٣٧٧، ٢٠٠٥.ص٢٩

٤٥- محمد عابد الجابري. "العولمة ومسألة الهوية بين البحث العلمي والخطاب الأيديولوجي٢"، فكر ونقد، السنة الثالثة، العدد ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٩.

٤٦- المصدر نفسه ،

٤٧- أحمد زايد. "عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية"، عالم الفكر، العدد ١، المجلد ٣٢، الكويت ، ٢٠٠٥.ص٥٠

٤٨- المصدر نفسه،ص٥٤

٤٩ -محمد عابد الجابري. "العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات"، ورقة مقدمة في إطار ندوة حول "العرب والعولمة" نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بين ١٨ - ٢٠ كانون الأول ١٩٩٧.

٥٠- سيد أبو ضيف أحمد. "الهيمنة الأمريكية: نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام الدولي الجديد"، عالم الفكر، العدد ٣، المجلد ٣١، الكويت ، ٢٠٠٣.ص٢٣ .

٥١- المصدر نفسه ،ص٣٣

٥٢- نبيل علي، نادية حجازي. "الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعلومات"، عالم المعرفة، العدد ٣١٨، ، ٢٠٠٥.ص٢١

٥٣- محمد عابد الجابري. "العولمة والهوية الثقافية"، مرجع سابق.

٥٤- المصدر نفسه

٥٥- أحمد زايد،مصدر سابق،ص٥٩

٥٦- المصدر نفسه ،ص٦٤

٥٧- كريم أبو حلاوة. "الآثار الثقافية للعولمة، حظوظ الخصوصيات في بناء عولمة بديلة"، عالم الفكر، العدد٣، المجلد ٢٩، ، ٢٠٠١.ص١٢

٥٨-المصدر نفسه ،ص١٦

٥٩- د٠جعفر إدريس ، المواطنة والهوية،مجلة البيان ،العدد٢١١،ربيع الاول ١٤٢٦ه،٣٣

٦٠-المصدر نفسه

٦١-عبد الرزاق عيد ،الثقافة الوطنية /الحداثة و إشكاليات الهوية سلسلة دراسات فكرية، دار الصداقة، حلب، ١٩٩٦، ص١٧

٦٢- المصدر نفسه ،ص٢١

٦٣-المصدر نفسه ،ص٢٣

٦٤-المصدر نفسه

٦٥-_- د٠جعفر إدريس ، المواطنة والهوية،مصدر سابق،ص١٦

## المصادر


*أولا:العربية*

١- القران الكريم

٢- أبن منظور،جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري،لسان العرب،الدار المصرية للتأليف والترجمة،طبعة بولاق،،مادة (و ط ن)

٣- مختار الصحاح، دار الرسالة الكويت، ١٩٨٣. مادة (و ط ن )

٤- الشيخ الحملاوي ، شذى العرف في فن الصرف ،

٥- د. أحمد زكي بدوي ،معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ،بيروت ،١٩٨٢

٦- أحمد صدقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية ، مركز يافا للدارسات والأبحاث، القاهرة ، ١٩٩٩،

٨- محمد عابد الجابري ،قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨م .

١٠- أحمد صدقي الدجاني،مفهوم العولمة وقراءة تاريخية للظاهرة جريدة القدس،٢/٦ ،١٩٩٨م.

١١- ياسر عبد الجواد ،مقاربتان عربيتان للعولمة، ، المستقبل العربي عدد ٢٥٢ شباط ٢٠٠٠م .

١٢-نقلا عن: باسل يوسف، حقوق الإنسان من العالمية الإنسانية والعولمة السياسية ، مجلة الموقف الثقافي ، العدد ١٠،١٩٩٧م، دار الشؤون الثقافية، بغداد،.

١٣ – برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية ،مقدمات في عصر التشريد الروحي ،محاضرة ألقيت في المجتمع الثقافي ،أبو ظبي ،١٠/نيسان/١٩٩٧ نقلا عن: نايف علي عبيد: العولمة ... والعرب ــ ضمن مجلَّة؛ المستقبل العربي ــ مركز دراسات الوحدة العربيَّة ــ بيروت ــ

١٤- حسن حنفي ،ما العولمة لقرن جديد ،دار الفكر ،دمشق ،٢٠٠٢.

١٥- نعيمة شومان ،العولــمة بين النظم التكنولوجية الحديثة ، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م .

١٦ ــ مصطفى حمدي: العولمة؛ آثارها ومتطلَّباتها ــ ضمن كتاب: العولمة؛ الفرص والتَّحدِّيات – إدارة البحوث والدراسات ــ أَبو ظبي – ١٩٩٧م. نقلا عن: نايف علي عبيد: العولمة ... والعرب – ضمن مجلَّة؛ المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربيَّة – بيروت .

١٧- محمد إبراهيم المبروك وآخرون، الإسلام والعولمة، الدار القومية العربية، القاهرة ١٩٩٩م.

١٨ - د. أحمد بن نعمان ، اشهدي ياجزائر .دار الأمة. الجزائر ٢٠٠٢.

١٩ ــ أليكسي ميكشيلي: الهوية، دمشق، دار الوسيم، ١٩٩٣,

٢٠ ــ تركي الحمد ، الثقافة العربية في عصر العولمة. بيروت. دار الساقي،٢٠٠١.

٢١-كميل ا لحاج، ، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٠ .

٢٢- إبراهيم الحسين ، ، اتجاهات طلبة الجامعة نحو مفهوم العولمة و انعكاساتها على الهوية الثقافية، جامعة دمشق،٢٠٠١ .

٢٣- محمود سمير المنير ،العولمة وعالم بلا هوية، ، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، – ٢٠٠٠م.

٢٤- صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، ، ترجمة طلعت الشايب وتقديم د. صلاح قنصوه، ط٢ ،١٩٩٩م .

٢٥- د. محمد عمارة ، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م .

٢٦- لبيب سلطان ، المواطنة،بحث مسحوب من الشبكة المعلوماتية

٢٧ -عروس الزبير ،المواطنة بين المحلية والعالمية في خطاب الحركة الإسلامية في الجزائر ،بحث منشور ،مركز البحوث العربية ، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ،مكتبة مدبولي ،القاهرة ،١٩٩٩ .

٢٨-مبارك بن عبيد الحربي،قول في المواطنة والوطنية،بحث مسحوب من الشبكة المعلوماتية

٢٩- عزيز مشواط. "إشكالية الهوية في العلوم الإنسانية، مأزق الإشكال وقلق المفهوم"، جريدة المنعطف، العدد ٢٣٧٧، ٢٠٠٥.

٣٠- محمد عابد الجابري. "العولمة ومسألة الهوية بين البحث العلمي والخطاب الأيديولوجي٢"، فكر ونقد، السنة الثالثة، العدد ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٩.

٣١- أحمد زايد. "عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية"، عالم الفكر، العدد ١، المجلد ٣٢، الكويت ، ٢٠٠٥.

٣٢- محمد عابد الجابري. "العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات"، ورقة مقدمة في إطار ندوة حول "العرب والعولمة" نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بين ١٨ – ٢٠ كانون الأول ١٩٩٧.

٣٣- سيد أبو ضيف أحمد. "الهيمنة الأمريكية: نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام الدولي الجديد"، عالم الفكر، العدد ٣، المجلد ٣١، الكويت ، ٢٠٠٣.

٣٤- نبيل علي، نادية حجازي. "الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعلومات"، عالم المعرفة، العدد ٣١٨، ٢٠٠٥.

٣٥- كريم أبو حلاوة. "الآثار الثقافية للعولمة، حظوظ الخصوصيات في بناء عولمة بديلة"، عالم الفكر، العدد٣، المجلد ٢٩، ، ٢٠٠١ .

٣٦-أ.د.جعفر إدريس ، المواطنة والهوية،مجلة البيان ،العدد٢١١،ربيع الاول ١٤٢٦ه .

٣٧-عبد الرزاق عيد ،الثقافة الوطنية/الحداثة وإشكاليات الهوية سلسلة دراسات فكرية ،دار الصداقة ، حلب، ١٩٩٦.

## ثانيا:الأجنبية

1- World Boor international ,The World Boor Enyelere ,London ,World Boor Inc ,(n-d)Vol 4

2- Alfred grosser: les identities abusive: le Javier, 1998 , monde , 28

3- Encyclopedia Britannica, The New Encyclopedia Britannica, Vol.3

**Abstract**

There was a serious need to the citizenship as a psychological feeling in the Iraqi society. Because it represent the one of the most important three standards in the democratic operation as methods we must use in our social live. When we get a chance to build it in the Iraqi society. After the social and political changes that tack place after the 9 April 2003. The relationships between the citizenship and identity refer to the process by which we could strength the individual legal and political role to create the effective participate in the social live and social structure of the Iraqi society. Because there was an equalize between the general collective identity and the citizenship. We need these feelings when Iraqi society joins the globalization system under the pressure of the USA. And that required being aware in the negative effectiveness of the globalization and its positive ones. And the necessary of the living to gather in the global society. That makes the universal citizenship possible. This state creates many questions in the mind of the Arab and Moslems researchers. Such as could we keep our social and cultural identity? Are the citizenship help us to maintain the social and cultural identity? And other many questions that dealing with this objectives.